Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

24 Novembre 2011
24 نونبر 2011

الشروق

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعقد لقاء مع قادة الأحزاب السياسية

ينظم المجلس الوطني لحقوق الانسان يومه الخميس بالرباط ، لقاء مفتوحا مع قادة الأحزاب السياسية لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب. وأوضح بلاغ للمجلس، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد ادريس اليزمي، وجه دعوة إلى قادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية لحضور العرض الذي سيتم تقديمه حول الموضوع بمقر المجلس . وأشار المصدر الى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قامت باعتماد 16 هيئة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة. يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأضاف البلاغ، أنه وفضلا عن الإشراف على عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها بعد غد الجمعة، فإن المجلس عبأ أزيد من 200 ملاحظا وملاحظة تابعين له لتغطية جهات المملكة ال 16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة. كما عبأ 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمملكة المغربية. وحسب البلاغ فقد أحدث المجلس أيضا خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها.

Revue de Presse du Conseil

المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجتمع مع قادة الأحزاب لتقديم منهجيته في ملاحظة انتخابات 25 نونبر

الرباط (و م ع) – ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الخميس بالرباط، لقاء مفتوحا مع قادة الأحزاب السياسية، لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب.

وأوضح بلاغ للمجلس، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء، أمس الأربعاء، بنسخة منه، أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، وجه دعوة إلى قادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية لحضور العرض، الذي سيجري تقديمه حول الموضوع بمقر المجلس.

وأشار المصدر إلى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قامت باعتماد 16 هيئة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة.

ينكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات، المحدثة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأضاف البلاغ، أنه وفضلا عن الإشراف على عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها، غدا الجمعة، فإن المجلس عبأ أزيد من 200 ملاحظ وملاحظة، تابعين له لتغطية جهات المملكة 16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة.

كما عبأ 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا، استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال، والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمملكة المغربية.

وحسب البلاغ، أحدث المجلس، أيضا، خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها، بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

Revue de Presse du Conseil National

المجلس الوطني لحقوق الانسان يعقد لقاء مع قادة الأحزاب السياسية

المصدر 23 | :نوفمبر 2011 |أخبار 24 ساعة ,الأخبار | لا توجد تعليقات

ينظم المجلس الوطني لحقوق الانسان غدا الخميس بالرباط , لقاء مفتوحا مع قادة الأحزاب السياسية لتقديم المنهجية التي تبناها في مجال ملاحظة انتخاب أعضاء مجلس النواب.

وأوضح بلاغ للمجلس توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء , اليوم الاربعاء ,بنسخة منه ,أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان, السيد ادريس اليزمي, وجه دعوة إلى قادة جميع الأحزاب السياسية الوطنية لحضور العرض الذي سيتم تقديمه حول الموضوع بمقر المجلس.

وأشار المصدر الى أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات قامت باعتماد 16 هيئة وطنية ودولية انتدبت ملاحظين وملاحظات سيتوزعون على مختلف جهات المملكة.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يترأس اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المحدثة بموجب القانون رقم 30.11 المحدد لشروط وكيفية الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وأضاف البلاغ ,أنه وفضلا عن الإشراف على عملية اعتماد ملاحظي الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها بعد غد الجمعة , فان المجلس عبأ أزيد من 200 ملاحظا وملاحظة تابعين له لتغطية جهات المملكة ال`16 بمعدل 15 ملاحظا لكل جهة.

كما عبأ 15 منسقا جهويا و13 منسقا مساعدا, استفادوا من تكوين في مجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بهدف تملك مبادئ وتقنيات الملاحظة والاطلاع على التجارب الوطنية والدولية في المجال والإحاطة بالإطار التشريعي المنظم للانتخابات التشريعية بالمملكة المغربية.

وحسب البلاغ فقد أحدث المجلس أيضا خلية مركزية لتنسيق عملية الملاحظة وتلقي المعطيات الواردة من طرف الملاحظين بفضل نظام معلوماتي يسمح لهؤلاء بالإدخال المباشر للمعطيات والمعاينات التي يسجلونها, بشكل يمكن الخلية المركزية من المواكبة الآنية لمجمل مراحل ملاحظة الانتخابات.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

moroccoworldnews.com

Morocco's rights watchdog to meet parties' leaders on methodology of polls monitoring

Rabat, November 23, 2011 (MAP)

The National Human Rights Council (CNDH) organizes Thursday a meeting with leaders of political parties in order to present its methodology in monitoring the upcoming general elections on November 25.

The President of the CNDH, Driss El Yazami, has invited all political parties to attend the presentation to be made on that occasion, said a statement of the Council.

The special commission for accreditation of election observers has accredited 16 national and international organizations that have appointed observers across all Moroccan regions.

The CNDH chairs the special committee for the accreditation of election observers.

The Council has also mobilized more than 200 observers covering 16 regions of the Kingdom with an average of 15 observers per region, plus 15 national coordinators and 13 deputy coordinators.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

مترشح يحتجز بطاقات وطنية من أجل تجميدها والمراقبين غير محايدين في العيون

الصحراء الآن:العيون

علمت "الصحراء الآن" من عدة مصادر متطابقة، أن مرشح قوي يحتجز مئات البطائق الوطنية، قصد تجميد أصوات الناخبين، و أضافت المصادر ذاتها، ان المرشح النافذ قد دفع مقابل هذه البطاقات مبلغ 500 درهم للواحدة، في حين أن 48 مراقب إنتخابي منهم 22 يمثلون النسيج الجمعوي و 12 تابعيين للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان و 12 من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أغلب هؤلاء هم وجوه معروفة بولاءاتها الحزبية و تبعيتها لشخصية مشهورة بالمدينة، فكيف لهؤلاء الذي وصفتهم مصادرنا بـ"المتملقين" بأن يراقبوا إنتخابات يترشح فيها ولي نعمتهم ؟؟

يذكر أن، مواقبو عملية الإنتخابات بالعيون، لم يرصدوا أي خرق إستنادا الى تقارير المواقبين أنفسهم، اللهم بعض الحالات غير المؤثرة كخروج صور و ملصقات المترشيحن عن الإطار المخصص للدعائة أو بعض المظاهر و السلوكات المستفزة كإحراق سيارة أحد المرشحين، حسب تعبير المراقبين الإنتخابيين، في حين نسي هؤلاء المراقون شراء الدمم و إستغلال إملاك و ادوات الدولة و الجماعات و عدم توفير أجواء تكافؤ الفرص بين المرشحين و إعطاء الهبات و الهدايا و توزيع الرخص و الإمتيازات خلال الحملة الإنتخابية.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

assabah.press.ma

خروقات انتخابية بالجملة

الخميس, 24 نوفمبر 2011 09:35 المدير

كشفت مصادر مطلعة أن لجن المراقبة والملاحظة التابعة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وقفت على مجموعة من "الخروقات" التي رافقت الحملات الانتخابية. وأضافت أن أغلبية الأحزاب السياسية ساهمت، كل بطريقته الخاصة، في هذه الخروقات. وقالت المصادر ذاتها إن أهم خرق ارتكبته أغلبية الأحزاب هو المساهمة في دفع المواطنين إلى عدم التصويت، إذ لجأ أغلب المرشحين إلى خطاب "تيئيسي"، يصف كل واحد فيه جميع منافسيه بالمفسدين، ويركز على أنه المنزه عن الأخطاء، وهو ما يدعو، بطريقة غير مباشرة، إلى عدم التصويت، إذ يفهم المواطن من هذا الخطاب أن الفساد مستمر، وأن أغلبية الأحزاب رشحت مفسدين، خاصة أنها رفعت شعارا موحدا وهو "وا المرشح المليار منين جاك"، بما يفيد أن كل مرشح هو ناهب للمال العام.

وفي السياق ذاته، ركز مرشحون على خطاب يتسم بحمولة كراهية للأحزاب الأخرى، واستخدموا ألفاظا قريبة من الشتم، ما يجعل المواطن يمتعض من هذه الأجواء المشحونة بالكراهية والسب والقذف.

ولجأت أحزاب أخرى، منها التي قدمت ضدها شكايات رسمية، إلى احتكار جميع المحلات والمقرات في الأحياء التي تشملها دائرتها الانتخابية، لسد الأبواب أمام المنافسين، كما لوحظ أن سماسرة الانتخابات أصبحوا أكثر احترافية، منهم الذين يفاوضون المرشح ويضمنون له الأعداد التي يطلبها في دائرته دون أن يضطر إلى التحدث إليهم مباشرة، كما أن عدد اللجن ومنسقي الحملات الذين يخدمون لصالح مرشحين معينين تجاوزوا العدد الذي يمكن معه أن يؤدي المرشح تعويضاتهم من ميزانية الحملة الرسمية، ما يعني أن المرشح يستخدم أموالا أخرى لأداء تعويضات لأشخاص هم بطريقة غير مباشرة من المصوتين الذين يتقاضون أموالا بمبرر أنهم منسقون في الحملة.

ونشطت عمليات البناء العشوائي في بعض أحياء الصفيح، في الدار البيضاء على وجه الخصوص، إذ أكدت المصادر ذاتها أن ملاحظين وقفوا على "خروقات" منتخبين رؤساء جماعات شجعوا البناء العشوائي، بل ساهموا من أموالهم الخاصة فيه بأداء ثمن الإسمنت. فيما لجأ سماسرة، تضيف المصادر المذكورة، إلى جمع إشعارات ناخبين، ومطالبتهم بعدم الذهاب يوم التصويت إلى المكاتب، وأنهم سيقومون "بالواجب"، على حد تعبير المصادر التي أكدت أن جميع هذه الخروقات ستضمن في تقريرها النهائي إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع ذكر الدوائر وأسماء المرشحين المسؤولين عنها.

وغيبت أغلب الأحزاب اللائحة الوطنية الخاصة بالشباب أو النساء من الخانات المخصصة للمرشحين، بل لجأ بعضها إلى إلصاق مكانها صور الوكيل المحلي وكأن الأمر يتعلق به شخصيا وليس بمصلحة عامة، وهو ما انعكس أيضا في خطابات المرشحين الذين لم يثيروا برامجهم الحزبية كما يجب ليفهم المواطن ما قد يقدمه هذا الحزب مقارنة مع غيره، كما لم يثيروا عاونونا" وضرب المنافسين حتى لو كان من "موضوع اللائحة الوطنية من قريب أو بعيد، بل ركز كل واحد على خطاب بينهم مناضلو ومرشحو أحزاب متحالفة مع حزب المرشح. كما استغل وزراء بعض إنجازاتهم في الحملة، ووعدوا المواطنين بالمجانية في الخدمات التي يفترض أنها أصلا مجانية في قطاعاتهم الحالية.

ووقف الملاحظون على مجموعة من الخروقات التي لم يستطيعوا إثباتها بأدلة قاطعة، منها استغلال موظفي جماعات وبلديات في الحملة الانتخابية من طرف بعض المرشحين، حسب ما ذكرته المصادر ذاتها، مشيرة إلى أن الحملة تمر في أجواء مازالت على العموم باردة، إذ لم تصل إلى جميع المواطنين لدعوتهم أولا إلى المشاركة في الانتخابات، كما أنه إذا كان مرشحو بعض الأحزاب تجاوزا الخانات التي يفترض أن يعلقوا فيها ملصقاتهم، ولم يحترموا الإطار المخصص لكل حزب، فإن آخرين لم يستخدموا هذه الخانات أصلا.

إلى ذلك، تسجل خروقات أخرى لم تتحرك السلطة لوضع حد لها، تتعلق بتعليق مرشحين صورهم على لافتات إدارات عمومية، منها مثلا غرفة الصناعة التقليدية بالناظور.

ضحى زين الدين

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

Demain online

Une délégation européenne a pu constater le manque « d'enthousiame » des Marocains pour les élections

Rabat.- Une délégation de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe (APCE) qui a a effectué une mission pré-électorale au Maroc, il y a deux semaines, afin d'évaluer la campagne électorale en vue des élections législatives, a vite compris que ce n'était pas la joie au Maroc.

Cette délégation européenne qui a rencontré « *Abdelwahed Radi, président de la Chambre des représentants, Mohamed Cheikh Biadillah, président de la Chambre des conseillers ; les présidents et les représentants des groupes politiques représentés au Parlement ; Nour-Eddine Boutayeb, secrétaire général au ministère de l'intérieur ; Ahmed Ghazali, président de la Haute autorité de la communication audiovisuelle ; Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme du Maroc ; Nabil Adghoghi, directeur au ministère des affaires étrangères et de la coopération et M. Landaburu, chef de la délégation de l'Union Européenne au Maroc, ainsi que des représentants des médias*« , est retourné pessimiste à Bruxelles.

Le communiqué qu'elle a publié le 11 novembre le dit sans fioritures.

« ***La délégation a noté que la campagne électorale, qui commencera officiellement le 12 novembre, ne semblait pas susciter encore beaucoup d'enthousiasme auprès des électeurs, ceci environ deux semaines avant le jour du scrutin. Certains interlocuteurs ont exprimé leur inquiétude concernant la possibilité d'une faible participation aux élections, comme cela avait été le cas en 2007*****«*** , reconnaissent les trois membres de cette mission, un Tchèque, un Suisse et un Estonien.

On comprend mieux maintenant pourquoi certains ont demandé dimanche dernier **à Driss El Yazami** et à son compère **Mohamed Sebbar** du **CNDH** de sortir de leur rôle et de publier un communiqué appelant les Marocains à voter « *massivement*« le 25 novembre prochain.

Il y a vraiment de « *l'inquiétude* » dans l'air.

De toutes façons, pas de panique ! Rien n'est perdu pour le Makhzen ! Il pourra toujours, comme en juillet dernier, lors du référendum constitutionnel, faire appel aux mokadems, caïds, walis et autres fonctionnaires de l'Etat, ainsi qu'aux imams des mosquées, pour inciter *démocratiquement* mais *vigoureusement* les citoyens à voter.

Thami Afailal

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

alquds.co.uk

المغرب: 4000 مراقب يتابعون الانتخابات التشريعية... والسجن لمرشح بتهمة محاولة إرشاء

الطاهر الطويل

2011-11-23

بشرت مديرية الأرصاد الجوية في المغرب جميع المواطنين بأن يوم غد الجمعة سيكون مشمسا :'الرباط ـ 'القدس العربي وصحوا، بعد أسبوع ماطر في جل الأقاليم المغربية، وهو ما سيحفز أكثر ـ بتقدير المتتبعين ـ على الإقبال أكثر على مكاتب .التصويت لانتخاب أعضاء مجلس النواب

في المائة, 98وتجري الانتخابات السابقة لأوانها بعد مرور أربعة أشهر على تصويت المغاربة على الدستور الجديد بنسبة وهو ما يعني ـ حسب المراقبين ـ العزم على تطبيق أسرع لمضامين الدستور وللقوانين الانتخابية الجديدة، ومواصلة .المسلسل الديمقراطي الذي بدأه المغرب منذ عدة عقود

ملاحظ يمثلون 16 هيئة محلية ودولية، لتتبع مدى نزاهة وشفافية 4000وسيتتبع أطوار الانتخابات التشريعية حوالي العملية الانتخابية، وفي السياق نفسه، أحدث 'المجلس الوطني لحقوق الإنسان' هيئة ملاحظة تتكون من 234 فردا متخصصا يغطون كل جهات المغرب الستة عشرة، للتأكد من سلامة المسلسل الانتخابي في كل مراحله. كما ينتظر أن يتتبع أطوار الانتخابات مئات الصحافيين المغاربة والأجانب الذين وضعت وكالة المغرب العربي للأنباء رهن إشارتهم مركزا إعلاميا .متطورا هو الأول من نوعه على صعيد المؤسسة نفسها

ويتألف مجلس النواب من 395 عضوا ينتخبون بالاقتراع العام المباشر ويتوزعون كما يلي: 305 عضوا ينتخبون على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية، و90 عضوا ينتخبون برسم دائرة انتخابية وطنية تُحدث على صعيد تراب المملكة، ضمنهم 60 نساء و30 من الشباب أقل من 40 سنة. وتكشف المعطيات الرسمية أن مجموع المرشحين المتنافسين يبلغ 7102 فردا، يمثلون 31 حزبا، ولائحتين فقط للمستقلين، فيما بلغت نسبة المرشحين الجدد في الانتخابات أزيد من 87 في المائة، أما فيما يخص المستويات التعليمية للمرشحين فتفيد الأرقام أن 46 في المائة منهم حاصلون على مستوى التعليم .العالي، و38 في المائة على التعليم الثانوي، و12 في المائة على التعليم الابتدائي

وتتعامل السلطات بحزم وصرامة مع كل المخالفات والتجاوزات التي تحصل أثناء الحملات الانتخابية، وفي هذا الإطار أصدرت محكمة ابتدائية بمدينة القنيطرة حكما بالسجن لمدة سنتين في حق مرشح حاول تقديم رشوة لمسؤول محلي. كما تراسل وزارة الداخلية الأحزاب والصحف طالبة معلومات وافية عن كل حالات فساد انتخابي يشتكي منها هذا الطرف أو .ذاك

ورغم عدم وجود مرشحين مشتركين بين التكتلات الحزبية، فإن هناك تنسيقا لفترة ما بعد الانتخابات بين الأحزاب المتحالفة فيما بينها، فمن جهة هناك أحزاب الكتلة، المتمثلة في الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتقدم والاشتراكية، كما ينسق هذا الحزبان الأخيران مع جبهة القوى الديمقراطية في إطار ما يسمى تحالف الأحزاب اليسارية، ومن جهة ثانية هناك مجموعة الثمانية المكونة من أحزاب: التجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية، والأصالة والمعاصرة، والاتحاد .الدستوري، والنهضة والفضيلة، والحزب العمالي، واليسار الأخضر، والحزب الاشتراكي

أما حزب العدالة والتنمية فيبقى خارج كل تحالف، ولا يخفي قياديوه رغبتهم في الحصول على وضع مريح في الانتخابات والإمساك بزمام الحكومة بعد ذلك. ويرى مراقبون أن حزب عبد الإله بنكيران يحاول استغلال الظرفية الحالية في العالم العربي ولاسيما في بعض البلدان المغاربية للتعبير عن هذا الطموح، في حين أن خصوصية المغرب ـ كما يقولون ـ تختلف عن السياق التونسي، ويفسرون ذلك بالقول: إذا كان حزب النهضة في تونس ـ مثلا ـ ممنوعا من الممارسة السياسية، فإن المغرب يعيش منذ عدة سنوات مسلسلا ديمقراطيا طبيعيا يتوفر معه مناخ سليم للتعددية لكل الأحزاب. كما يؤاخذون على حزب العدالة والتنمية المغربي نظرته الأبوية المتعالية ومحاولته الوصاية على الشعب المغربي، ويشيرون بهذا الخصوص إلى تركيز الحزب المذكور على البعد العربي و'الإسلاموي' وإلغائه للمكونات الثقافية واللغوية الأخرى للشعب المغربي، .المتمثلة في الأمازيغية والحسانية (الصحراوية) والعبرية

hiipress.com

ارتفاع وتيرة العنف في الحملة الانتخابية المغربية

الأربعاء, 23 نوفمبر 2011 17:39

دخلت الحملة الانتخابية في المغرب، مرحلة العد العكسي الأخير، وتجاوز بعض المرشحين مرحلة ضبط الأعصاب، إلى استخدام العنف والاحتكاك حسب الجهات والمدن، حيث اشتدت المنافسة في إطار الحملة، على بعد يوم واحد من الاقتراع، وشهدت ارتفاعًا في وتيرة العنف والاحتكاك بين مؤيدي المرشحين، لكنها لم تتجاوز في إيقاعها الحملة الانتخابية السابقة لسنة 2007.
فقد سجل، نشوب اشتباك عنيف بين عدد من مؤيدي وكيل اللائحة المحلية لحزب الاستقلال بالدائرة المحلية لإقليم خريبكة وسط المغرب ومعارضين له، وذلك خلال لقاء تواصلي كان مقررًا بدار الثقافة مع سكان جماعة بولنوار، وعلى إثر هذا الحادث، نقلت عناصر الوقاية المدنية ثلاثة مصابين بجروح طفيفة، في صفوف المعارضين، إلى المستشفى الإقليمي الحسن الثاني في خريبكة، وفي السياق ذاته، تعرضت سارة سوجار، عضو الكتابة الإقليمية .حيث تلقوا الإسعافات الضرورية، وتم فتح تحقيق في الموضوع
لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وعضوة فاعلة في حركة 20 فبراير، للاعتداء حيث تلقت طعنة في بطنها، يوم الاثنين الماضي، حين كانت توزع نداء حزبها إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية، في مقاطعة جماعة سباتة في الدار البيضاء، واتهم حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، ما أسماه بـ"العناصر الفاسدة" في الاعتداء على سوجار.
ولا تخلو المحاكم في جميع أنحاء المملكة ومحافظاتها، من دعاوى انتخابية، لأسباب عدة منها الطعون في الخروق للقانون المنظمة للعملية الانتخابية، حيث تلقت الدائرة القضائية في فاس، حتى يوم الاثنين الماضي، حوالي 32 شكوى تتعلق بالانتخابات، توصلت بها الخليتين المحليتين التابعتين للمحكمتين الابتدائيتين لفاس وتاونات.
وأكد مصدر قضائي، بالخلية المركزية لتلقي الشكاوى الانتخابية بمحكمة الاستئناف في فاس، أن المحكمة لابتدائية تلقت 15 شكوى، وفي تاونات تلقت 17 شكوى، فيما لم تتلقى المحكمتان الابتدائيتان في مدينتي صفرو وميسور، أي شكاوى انتخابية حتى يوم الاثنين الماضي، موضحًا أنه تم حفظ 18 شكوى من هذه الشكاوى، بينما لازالت 10 شكاوى قيد البحث من طرف العدالة.
ووجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الدعوة إلى مختلف الناخبات والناخبين، إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، موكدًا أن "التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن، وأن الانتخابات الحرة النزيهة والشفافة، هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي".
كما دعا المجلس، في بيان له، السلطات العامة المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، وبخاصة في الجماعات صعبة الدخول؛ وكذلك تأمين النشر المفصَّل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.
وأهاب المجلس، بالسلطات المختصة، تطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العامة، وكذلك مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت، مؤكدًا أن هذه التوصية، لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة "مخالفات انتخابية"، بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، كما دعا السلطات العامة، المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق بـ"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك التزامات السلطات العامة المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور.
كما أشار المجلس المغربي لحقوق الإنسان، إلى أنه يقوم في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات، مذكرًا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007، والانتخابات الجماعية لسنة 2009، اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذلك بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري في تموز/يوليو2011، الذي أصدره المجلس.
يذكر أن يوم الاقتراع سيكون يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، وستتوقف الحملة الانتخابية التشريعية قبلها بيوم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المركز المغربي للحريات والحقوق يرد على الـCNDH

هسبريس من الرباط
2011-11-24 02:51

على إثر رفض المجلس الوطني لحقوق الإنسان اعتماد المركز المغربي للحريات والحقوق كهيئة وطنية مستقلة للمشاركة في عملية مراقبة وملاحظة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم 25نونبر 2011 على غرار باقي الهيئات الوطنية والدولية، وما أعقب ذلك من مراجعته للمحكمة الإدارية بالرباط للطعن في ذلك القرار بالإلغاء، حيث قضت تلك المحكمة برفض الطلب يوم 16/11/2011مسايرة منها لدفوعات المجلس الوطني لحقوق الإنسان مفادها عدم تسجيل الملاحظين والمراقبين المقترحين من المركز في اللوائح الانتخابية.

وقد توصلت "هسبريس" ببيان حقيقة للرأي العام الوطني اتخذه المركز المغربي للحريات والحقوق غداة حكم المحكمة و على إثر إطلاعه على حيثيات الحكم وما بسطه المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمامها من رد كتابي تضمن، حسب البيان، "افتراءات وتضليل للمحكمة وللرأي العام"، إذ اعتبر المركز المغربي للحريات والحقوق مراقبة الانتخابات والمؤسسات والمرافق العمومية وإدارات الدولة ورجالاتها "حق غير قابل للتصرف لكافة المغاربة وهيئاته المدنية"، وإن "تقنين تلك المراقبة بنص تشريعي قانون الملاحظة يعد نيلا من الحق ويجعل من ذلك القانون غير دستوري، وللأسف لا يوفر الدستور المغربي ولو في صيغته الجديدة 2011/6/30 أية إمكانية وصيغة لهيئات المجتمع المدني للطعن فيه."

ويعتبر المركز المغربي للحريات والحقوق توفير وإتاحة هذه الآلية والإمكانية الدستورية إحدى الأولويات المسطرة في قانونه الأساسي والتي يناضل من أجلها.

وفيما يخص تبريرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان و اللجنة الوطنية لاعتماد ملاحظي الانتخابات لرفض طلب المراقبة الذي تقدم به المركز بزعم عدم تسجيل الملاحظين الإحدى عشر المقترحين منه في اللوائح الانتخابية. فإن المركز المغربي في بيانه "وصف ذلك بتضليل اعتمده المجلس الوطني لحقوق الإنسان على المحكمة الإدارية بالرباط وعلى الرأي العام لأن كل الملاحظين المقترحين من طرفه مسجلين أجمعين ودون استثناء في اللوائح الانتخابية وسبق لثلاثة منهم أن تحملوا إدارة الشأن المحلي في كل من ورزازات الحاجب وملاعب كما أنهم توصلوا من وزارة الداخلية بإشعارات تتضمن رقمهم الترتيبي ورقم المكتب والمكان والزمان للتصويت، وقد توصلت "هسبريس" بنسخ مصورة منها.

الشيء الذي يطرح، حسب المركز، تساؤلا حول "مصداقية المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومصداقية اللجنة الوطنية المنضوية تحته كما يطرح مصداقية رئيسه وأمينه العام وباقي أعضاء اللجنة بما فيها وزارة الداخلية العضو في اللجنة "إذ فكيف تغيب عليهم معطيات تسجيل الملاحظين المقترحين للمراقبة والملاحظة على وزارة الداخلية وهي عضو في اللجنة الوطنية لملاحظة الانتخابات، وهي التي تشرف حتى على الانتخابات، ولو ضدا على المطالبات بأن تشرف عليها لجنة مستقلة، وفي الوقت الذي وفرت للجميع إمكانية الإطلاع على تسجيله ولو برسالة نصية على الخلوي. يتساءل المركز.

واتصلت "هسبريس" برئيس المركز المحامي صبري الحو، الذي علق على ذلك ووصفه بـ "التضليل والكذب المقصود الذي تمارسه مؤسسة دستورية مفترض فيها أولا الصدق والمصداقية و موكول لها النهوض بحقوق الإنسان بالأشياء المقرفة وجعلته يتساءل عن مصداقية وعمل هذه المؤسسة الدستورية ومصداقية القائمين عليها ليس فقط في افترائهم على المركز المغربي للحريات والحقوق بل على عملهم كاملا وتقاريرهم، لكون هذه الواقعة تؤكد الشك والريبة الذي تسرب إلى كافة عملها."

وفي إطار تعليق المركز المغربي للحريات والحقوق على دفع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدم حصوله على وصل نهائي للتثبت من قيامه القانوني، فإن المركز يذكر الرأي العام، يضيف صبري، أولاية مكناس ومعها وزارة الداخلية رفضت تمكينه من وصل نهائي بعد انصرام الأجل المضروب لهما ستين يوما بمقتضى المادة الخامسة من قانون تكوين الجمعيات، مما اضطر معه إلى مراجعة المحكمة الإدارية بمكناس، التي حكمت لصالحة واستدل للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بذلك الحكم، إلا أن الأخير ومن أجل تفويت الفرصة عنوة على المركز وتضليل المحكمة الإدارية بالرباط آثر "الكذب والافتراء."

Revue de presse du Conseil National des droits de l'homme

واعتبر صبري أن هذا الرفض هو بمثابة انتقام رخيص وسخيف من المركز المغربي للحريات والحقوق ومن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمينه العام على سابق المقالات التي نشرها رئيس المركز في الصحف الوطنية ينتقد فيها الأداء الباهت، انظر الرابطين التاليين على "هسبريس:"

ويؤكد صبري اتصال مع "هسبريس" أن حرصه على "نجاعة وفعالية عمل المؤسسات الدستورية بما فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لن يثنيه عن النضال من أجل اعتماد أسلوب انتقاء القائمين عليها بها يقوم على أساس ما يقدمونه من قيمة مضافة لها وليس بالتزلف أو بقدر ما يشكلونه من تهديد وإزعاج وهمي غير قائم للمعادلات المختلة أصلا."

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

رفض دعوى المركز المغربي للحريات والحقوق

قضت المحكمة الإدارية بالرباط الأربعاء الماضي، برفض دعوى رفعها «المركز المغربي للحريات والحقوق» ضد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على إثر عدم منح المركز الاعتماد لملاحظة الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها في 25 نونبر الجاري. وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، نشره في موقعه على الانترنيت، أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات كانت قد رفضت منح هذه الجمعية الاعتماد لملاحظة الانتخابات التشريعية المقبلة لكون ملف ترشيحها غير مستوف للشروط المنصوص عليها في القانون 30.11 المحدد لشروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

Revue de Presse du Conseil [illegible] homme

هيئة دفاع الشهيد كمال العمري: مسؤولية الدولة ثابتة والملف يراوح مكانه

نظمت هيئة الدفاع المنتصبة في ملف الشهيد كمال عماري رحمه الله، ندوة صحفية تناولت فيها تطورات القضية وملابساتها، حيث ذَكَّرت بظروف وفاة الشهيد الذي تعرض حسب الهيئة لاعتداء من طرف سبعة أفراد من عناصر الأمن بزي مدني، استفردوا به عندما كان متوجها إلى عمله، بعد مشاركته في مسيرة لحركة 20 فبراير بتاريخ 2011/05/29، "فأشبعوه ركلا وضربا بالهراوات بشكل عنيف وغير متحفظ لعدة دقائق، حيث أصيب بعدة ضربات في جميع أنحاء جسمه . "وقد حضر هذه الندوة، التي نظمتها هيئة الدفاع يوم الثلاثاء 22 نونبر 2011 بنادي المحامين بالرباط، كل من الأستاذ النقيب عبد الرحمن بن عمرو نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والأستاذ النقيب عبد العزيز النويضي رئيس جمعية عدالة، والأستاذ محمد أغناج عضو هيئة الدفاع من الدار البيضاء وعضو اللجنة الحقوقية لجماعة العدل والإحسان، كما حضر أشغال الندوة بالنيابة عن عائلة الشهيد كل من والده وأحد أشقائه قادمين من مدينة آسفي، وعددا من المنابر الإعلامية، وقيادات وأطر من العدل والإحسان يتقدمهم الأستاذ محمد حمداوي عضو مجلس الإرشاد .

خمسة أشهر والملف يراوح مكانه

ورغم مرور خمسة أشهر على الحادث، تقول الهيئة، فإن الملف مازال يراوح مكانه، خاصة بعد أن "رفضت النيابة العامة تمكين أسرة الشهيد ودفاعها من نسخة كاملة من تقرير التشريح الطبي" ، كما أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان "لم ينشر رسميا لحدود اليوم . "

وقد أكدت هيئة الدفاع على أن "الدافع الرئيسي لهذه الأفعال هو الانتماء السياسي والنضالي للضحية ومشاركته في الأشكال النضالية والاحتجاجية لحركة 20 فبراير، مما يجعله جريمة سياسية، تقول الهيئة، تناقض واجب تطبيق القانون بحياد ومهنية كما هو مفترض في عمل أجهزة الدولة الحديثة" ، كما حملت الهيئة المسؤولية مدنيا وسياسيا وطالبتها بالتوقف عن حماية وتسهيل إفلات الجناة من العقاب خاصة وأنهم عناصر من القوة العمومية. وقالت هيئة الدفاع أن "تعثر الملف يضعنا أمام خيار اللجوء للمؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في إطار الالتزامات الدولية للدولة المغربية والاتفاقيات والعهود التي صادقت عليها بهذا الخصوص . "

وكان فريق لتقصي الحقائق شكلته كل من "جمعية الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان" و"المرصد المغربي للحريات العامة"، قد أصدر تقريرا خلص فيه إلى أن "ما تعرض له كمال عماري من اعتداء وعنف غير مبرر من طرف رجال الأمن يوم 29/05/2011، كان السبب المباشر في التدهور الذي ستعرفه حالته الصحية والذي سيؤدي إلى وفاته يوم الخميس 6 يونيو، مع ما يترتب عن ذلك من مسؤوليات خاصة وعامة على مستوى التدبير الأمني إقليميا ووطنيا . "

مسؤولية الدولة ثابتة

وفي كلمة له أكد الأستاذ النقيب عبد الرحمان بن عمر على الطابع السياسي للقضية، وقال أن المسألة "ليست استثنائية أو فردية، إنما هي ممارسات مستمرة هدفها إخضاع وإسكات التنظيمات المعارضة" ، وأضاف أن "مسؤولية الدولة في هذه القضية تشمل جميع أجهزتها" ، كما حمل المسؤولية للبرلمان الذي "يتستر على قضايا المعذبين والمختطفين والمغتالين" على اعتبار أن له الصلاحية في تشكيل لجنة تقصي للحقائق لكشف التجاوزات التي أحاطت بالواقعة وإطلاع الرأي المغربي وتنويره بشأن ملابسات وفاة كمال عماري، واعتبر أن المخرج من مثل هذه الأوضاع هو "تكتل جماهيري واسع وحركة تضع حدا لهذه الانزلاقات الخطيرة . "

أما الأستاذ عبد العزيز النويضي فقد عبر عن تضامنه مع القضية ومع عائلة الشهيد، وقال إن "هذه القضية دليل على أننا ما نزال بعيدين عن دولة الحق والقانون" ، خاصة أن هناك خرق سافر للفصل 118 من الدستور، كما انتقد أداء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي خيب الظن، على حد تعبيره .

وقد أكد بدوره على مسؤولية الدولة المغربية في ما وقع، مذكرا بالتزاماتها أمام المنتظم الدولي كمصادقة المغرب على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، كل ذلك يجعل الدولة مسؤولة وملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الجهات والأشخاص المتورطين في النازلة .

وفي تصريح صحفي، بالنيابة عن هيئة الدفاع المنتصبة في ملف الشهيد كمال عماري، قدم المحامي محمد أغناج عرضا مفصلا موجها للرأي العام الحقوقي والسياسي والمدني الوطني والدولي وذلك للتعبير عن انشغال الهيئة وقلقها على المسار الذي تعرفه قضية الشهيد، ولتخبر بما تنوي القيام به من اجراءات بهذا الصدد .

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

وفي ختام الندوة تناول الكلمة أخ الشهيد الذي كان حاضرا صحبة والده، وعبر عن شكرهما لهيئة الدفاع وللحقوقيين الذين يتابعون الملف، وأكد على تشبث العائلة بحقها في معاقبة الجناة، كما زكى كل التطورات والملابسات التي عبرت عنها هيئة الدفاع خلال الندوة .

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

النويضي: المجلس الوطني أعد تقريرا عن مقتل العماري لكن جهات في الدولة رفضته

بنعمرو والنويضي يهاجمان القضاء والأمن والبرلمان في قضية كمال العماري

■ الرباط: محمد أسعدي ■

اتهم الناشط الحقوقي والقيادي في حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي عبد الرحمان بنعمرو السلطات بـ«تحويل الدولة إلى دولة عصابات تختطف وتقتل وتخفي الناس بشكل تعسفي بذكر الجميع بسنوات الرصاص». وأضاف بنبرة حادة أن «البرلمان المزيف والقضاء الأبله في دولة اللاقانون يشاركان بقوة في جرائمها العديدة».

وأشار بنعمرو، الذي كان يتحدث، أول أمس بالرباط، في ندوة صحفية حول موضوع «تطور ملف كمال العماري»، الذي توفي إثر تدخل أمني لفض احتجاجات لحركة 20 فبراير، أن « الجرائم النكراء للنظام المغربي تريد إذلال وإخضاع وتخويف المنظمات الحقوقية والسياسية المناضلة». مضيفا أن « مقتل كمال العماري ورفض القضاء الكشف عن حقيقة القتلة ورفض الأطباء تسليم تقرير الوفاة بعد ستة أشهر من وفاته، يبين أننا في دولة العصابات وليس في دولة القانون». وحمل بنعمرو المسؤولية في ملف العماري إلى الشرطة القضائية والنيابة العامة، متسائلا «كيف سنفسر انعدام الرغبة في الوصول إلى الحقيقة في ملف بهذا الحجم بعد مرور ستة أشهر ولماذا هذا التماطل؟»

واتهم في آخر كلمته مجلس النواب والقضاء بالمشاركة في جرائم السلطات والتستر على فضائحها قائلا «يا مجلس النواب إنك مزور ومزيف ولا تقوم بدورك، بل تتستر على المجرمين، وأيها القضاة إنكم بلهاء وتشاركون في جرائم دولة اللاقانون».

من جهته، اعتبر عضو هيئة دفاع كمال العماري ورئيس جمعية عدالة عبد العزيز النويضي، «ما يقع اليوم في المغرب شبيه تماما بما كان وقع في تونس قبل الثورة»، متسائلا «هل سنكرر هذا النموذج رغم إقرار الدستور الجديد؟». وأضاف النويضي أن «قضية كمال العماري وحدها تبين مدى خرق القانون، وانعدام إرادة التغيير في عقلية السلطة، حيث تجرد المواطنين من أهم حقوقهم وهو الحق في الحياة، و تضرب بعرض الحائط الفصل 118 من الدستور الجديد الذي ينص على أن حق التقاضي مضمون لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون».

وأشار النويضي إلى أن «مرفق القضاء والشرطة وغيرها التي من المفترض أن تكون محايدة، تستخدمها السلطة كأدوات للفتك بالمعارضين».

وفي نفس السياق، انتقد النويضي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قائلا: «أخبرني عضو بارز في المجلس أنهم رفعوا تقريرا حول مقتل العماري، لكن جهات في الدولة رفضته وتم طمس القضية». مضيفا أن المجلس مطالب اليوم بإبراز مدى استقلاله عن السلطات، مشيرا إلى أنه خيب ظننا عندما قام بزيارة قصيرة لمدة دقائق إلى مركز تمارة السري وخلص بسرعة إلى أنه لا يستعمل للتعذيب». وتساءل النويضي «أمام كل هذه الانتهاكات لا أعرف كيف تجرأ الوفد المغربي ومثل أمام لجنة مناهضة التعذيب بجنيف ليقدم الإنجازات في مجال حقوق الإنسان».

للإشارة، فالناشط في حركة 20 فبراير وعضو جماعة العدل والإحسان كمال العماري، توفي خلال يونيو الماضي بأسفي، وترجع حركة 20 فبراير أسباب الوفاة إلى العنف والضرب الذي تعرض له من طرف القوات العمومية، فيما ترجع السلطات وفاة العماري إلى إصابته بنوبة قلبية.

هيئة دفاع كمال العماري في ندوة أول أمس (حبيس)

Revue de Presse du Conseil